

## الاستقطاب في الحقل السياسي الفلسطيني\*

يرى الكاتب أن الاستقطاب في الحقل السياسي الفلسطيني لم يبدأ مع استيلاء "حماس" على قطاع غزة في سنة 2007، بل قبل هذا التاريخ. ولذلك، فإنه يحلل العوامل التي فتتت تماسك البنيان السياسي الفلسطيني وحيويته، وهي: شلل المؤسسات السياسية الفلسطينية؛ التفتت المناطق والاجتماعي؛ التدخل الخارجي. ويبين الكاتب في هذا السياق، وفي ظل غياب نقاش فلسطيني داخلي بشأن الغايات المنتظرة من إجراء انتخابات في ظل الاحتلال، أن توقيت الانتخابات التشريعية في سنة 2006، وظروفها، كانا لا بد من أن يعجلا في قيام حالة الاختلال الراهنة. وأخيراً، يستشرف الكاتب ما سيأتي، ملقياً الضوء على ما ينطوي عليه الضغط العام من قدرة على دفع المصالحة الوطنية إلى الأمام.

ما من أحد يشك اليوم فيما يعانيه الحقل السياسي الفلسطيني<sup>(1)</sup> من اختلال مستحكم، إذ إن لدينا كيانين منفصلين يحكمهما فصيلان متنافسان بشدة، ومتربعان في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأول تحت الاحتلال الإسرائيلي، والآخر تحت الحصار الإسرائيلي الخانق. ولكل واحدة من الحكومتين، الأولى العلمانية في الأصل (والتي تسيطر عليها "فتح")، والثانية "الإسلامية" (وتسيطر عليها "حماس")، قواتها الأمنية التي تمنع قدر المستطاع ما يقوم به أعضاء الفصيل المنافس من أنشطة في منطقتي "ها" (إن لم تعقل أو تسجن أولئك الأعضاء). وهذان "الكيانان" السياسيان يعتمدان كلاهما أشد الاعتماد على التمويل الخارجي (الذي يأتي من مانحين متعددين)، ويقيمان تحالفات مع قوى إقليمية مختلفة يعارض بعضها بعضاً في السرّ أو في العلن. وبمرور الوقت، يزداد ابتعاد هذين الكيانين واحدهما عن الآخر، الأمر الذي يهدد بتكرار تجربة باكستان - بنغلادش بصورة من الصور.

### سمات الحقل السياسي الفلسطيني

يختلف الحقل السياسي الفلسطيني عن معظم الحقول السياسية الأخرى في أنه يشتمل على تجمعات فلسطينية ذات بنى اقتصادية - اجتماعية، ودولية، ومجتمعات مدنية متباينة، ليس في فلسطين التاريخية فحسب، بل أيضاً في الشتات الذي أوجدته نكبة 1948. وكان هذا الحقل السياسي قد تشكل أيضاً خارج أرض الوطن، ليس من جانب دولة، وإنما من طرف حركة تحرر وطني نشأت في الشتات الفلسطيني. ومنذ تلك البداية فصاعداً، كان الحقل السياسي الفلسطيني، المفقّر إلى دولة ذات سيادة، عرضة لتأثيرات وضغوط خارجية قوية. فقد أنشئت مؤسسته القيادية، منظمة التحرير الفلسطينية، بمبادرة من الدول العربية في سنة 1964، وكانت في البداية تحت سيطرتها، ولم تصبح هذه المنظمة حركة جماهيرية شعبية إلا بعد حرب 1967، حين سيطرت عليها، وبصورة ديمقراطية، منظمات المقاومة الفلسطينية بقيادة "فتح"، لتغدو بعد ذلك بأعوام "الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني". وخلال ما يقارب العشرين عاماً التالية، مارست منظمة التحرير ومنظماتها المكوّنة أنشطتها السياسية والعسكرية وسواها، انطلاقاً من قواعد في البلاد المحيطة بإسرائيل، ولاحقاً في تونس. وفي حين جعلها هذا الوضع عرضة لضغوط ومكائد مختلف القوى الإقليمية الساعية لتحديد صورة الشرق الأوسط السياسية والاقتصادية، فإن تنازع هذه الضغوط فيما بينها ساعد منظمة التحرير في الحفاظ على درجة

ولم تبدأ حالة الاستقطاب هذه في حزيران/يونيو 2007، حين نصّبت "حماس" نفسها سلطة مسيطرة سياسياً وعسكرياً وإدارياً، في قطاع غزة، ولا حين اتخذت "فتح" خطوات لتعزيز سيطرتها على الضفة الغربية، وإنما بالأحرى، فإن هذه الأحداث عمّقت اتجاهات كانت قائمة منذ زمن، وزادت في تضعف الحقل الفلسطيني الذي كان قد رُصّ منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، جرّاء تغيرات وأحداث كثيرة، على المستويين الإقليمي والدولي.

وما تسعى له مقالتنا<sup>(2)</sup> هذه، هو إلقاء الضوء على العوامل التي تشكل أساس الضعف والانكشاف في البنيان السياسي الفلسطيني، وما أعقب ذلك من استقطاب، وشلل في المؤسسات الوطنية، وتدخل خارجي فاحش. وقد لوحظت أوضاع مشابهة في دول أخرى من المنطقة تعاني الغزو والحرب

محسوسة من الهيمنة على حقل سياسي فلسطيني مستقل نسبياً طوال سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته.

لقد بدأ تحدي هيمنة منظمة التحرير الفلسطينية على الحقل السياسي الفلسطيني في أواخر عقد الثمانينيات مع ظهور الإسلام السياسي في الأراضي المحتلة سنة 1967، مُجسداً بصورة أساسية في منظمة "حماس" التي تأسست في بداية الانتفاضة الأولى في سنة 1987، وفي الجهاد الإسلامي، المنظمة الأصغر قبل ذلك بعدة أعوام. والمنظمتان كلتاهما من أهل البلد، وقد تفرعتا من حركة الإخوان المسلمين المحلية، وبرزتتا في الانتفاضة الأولى كقوة يحسب حسابها. غير أن التهديد الذي طرحه الإسلام السياسي لم يتخذ حجمه الظاهر والواضح إلا بعد توقيع اتفاق أوسلو في سنة 1993، ذلك الاتفاق الذي حدد المراحل التي يُفترض بها أن تفضي في نهاية العقد إلى سلام موقع مع إسرائيل.

وفي ظل اتفاق أوسلو، عادت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من منفاها الطويل إلى الأراضي الفلسطينية، ناقلة بذلك مركز ثقل السياسة الفلسطينية إلى "الداخل" لأول مرة منذ سنة 1948، وهناك أقامت السلطة الوطنية الفلسطينية، كشكل من أشكال الحكم الذاتي الذي يرسم المحتل الإسرائيلي حدود سلطاته، ومع ذلك فإن القيادة الفلسطينية التي وقعت الاتفاق، اعتبرته الخطوة الأولى على طريق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وقد عارض الإسلام السياسي هذا الاتفاق بشدة، شأنه شأن عدد من فصائل منظمة التحرير العلمانية، وعلى رأسها الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ووجد في معارضة اتفاق أوسلو قضية كبرى يمكن أن يعيى حولها أتباعه المتنامين، ولا سيما أنه كان قد تميّز أصلاً بدرجة كبيرة من الانضباط ومركزية التنظيم.

أما "فتح"، فبصفتها التنظيم السياسي الأكبر في منظمة التحرير والقوة الفلسطينية الأساسية وراء اتفاق أوسلو، فقد سيطرت على مؤسسات السلطة الفلسطينية (الحكومة؛ الرئاسة؛ أجهزة الأمن؛ القضاء؛ المجلس التشريعي الفلسطيني) بأشد من سيطرتها على مؤسسات منظمة التحرير، وخصوصاً حين رفضت الجبهتان الشعبية والديمقراطية، بين فصائل أخرى، المشاركة في السلطة الجديدة. وكانت هذه الفصائل أيضاً، إلى جانب "حماس" والجهاد الإسلامي، قاطعت (من غير فاعلية) الانتخابات الرئاسية والتشريعية الديمقراطية التي جرت في سنة 1996، والتي أعطت "فتح" شرعية أن تحكم، منفردة، تلك الأجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة التي خصها بها اتفاق أوسلو.

واستندت سيطرة "فتح" على الحركة الوطنية

الفلسطينية إلى قيادتها منظمة التحرير، وإلى تاريخها كتنظيم مقاوم، غير أنها ما إن غدت الطرف الحاكم في السلطة الفلسطينية، حتى تلقى الإسلام السياسي مزيداً من الدفع كحركة منافسة، وذلك جراء انشغال "فتح" بأجهزتها البيروقراطية والأمنية، وقبله انشغالها بالمفاوضات السياسية مع إسرائيل، تلك المفاوضات التي كانت السبب في التدني المطرد لشعبيتها بسبب النكوص الإسرائيلي المتواصل. كما استغلّت "حماس"، وبفعالية فائقة، ما ازدهر في ظل السلطة الفلسطينية (التي تتولاها "فتح") من محسوبية وواسطة وزبائنية، والذي وظفته "حماس" في توسيع دائرة أنصارها. هذا ما كانت عليه الحال بصورة خاصة عند اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر 2000، حين أثارت عمليات "حماس" والجهاد الإسلامي الانتحارية داخل إسرائيل حنق جمهور متحضر وغازب من فئات ممارسات إسرائيل العقابية والوحشية في وقت كانت قدرة فتح على الرد المسلح قد أحبطها دورها النقيض المتمثل في السعي وراء مفاوضات غير مجدية مع إسرائيل. لقد تحول الحقل السياسي الفلسطيني، خلال الانتفاضة الثانية، وبصورة حاسمة، إلى حقل يحكمه فريقان متنافسان، فوفاة ياسر عرفات الغامضة في سنة 2004، جرّدت السياسة الفلسطينية من شخصيتها القيادية الوحيدة التي لا خلاف على سلطتها، كما أن انسحاب إسرائيل من غزة في سنة 2005، ومن دون اتفاق مع السلطة الفلسطينية، جاء ليغذي هذا التنافس، إذ حاولت كل من الحركتين أن تنسب إلى نفسها الفضل في ذلك الانسحاب. وانفجر الاستقطاب في صراع مفتوح بعد هزيمة "فتح" المدوية أمام "حماس" في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/يناير 2006 (تلك الهزيمة التي نجمت جزئياً على الأقل عن إصرار "فتح" على تغيير القواعد الانتخابية)، وبعد تشكيل حكومة حمساوية بالكامل في ربيع تلك السنة، الأمر الذي دفع القوى الدولية المؤثرة سياسياً، وفي مقدمها الولايات المتحدة، إلى فرض عقوبات مالية ومقاطعة سياسية، وإلى تعليق كل معونة مباشرة للسلطة الفلسطينية. ولم يستطع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الحمساوية - الفتحاوية قصيرة الأمد في آذار/مارس 2007، أن يسدّ الفجوة بين الطرفين، فتصاعد نزاع مسلح بينهما اتخذ في بعض الأحيان أنماط حرب أهلية، إلى أن بلغ ذروته في استيلاء "حماس" على قطاع غزة في حزيران/يونيو 2007. ومنذ ذلك الوقت وغزة خاضعة لحصار إسرائيلي شامل، بل إن العمليات العقابية الإسرائيلية تزايدت، وبلغت ذروتها في عملية "الرصاص المسبوك" في شتاء سنة 2008/2009. أمّا ما قامت به السعودية واليمن ومصر وسواها من محاولات المصالحة بين

الطرفين فبإاء كله بالفشل.  
وهكذا، تجسّد الاستقطاب مؤسساتياً ومناطقياً،  
منذ حزيران/يونيو 2007، بحكومة السلطة  
الفلسطينية التي تقودها "فتح" في الضفة الغربية،  
والتي عيّنها رئيس السلطة، إنما من دون أن يوافق  
عليها المجلس التشريعي الذي كان مشلولاً آنذاك،  
وبحكومة "حماس" في غزة، المعيّنة بصورة  
شرعية وفقاً لانتخابات 2006، لكن التي عزلها  
رئيس السلطة الفلسطينية، وشكل بديلاً منها. وقد  
احتفظت كل حكومة من هاتين الحكومتين  
بوزرائها، وشرطتها، وقواها الأمنية. وفي حين  
حصرت كل منهما حمل السلاح واستخدامه بأولئك  
الذين يعملون تحت سيطرتها المباشرة، فإن حكومة  
الضفة الغربية تقصر مقاومة الاحتلال الإسرائيلي  
على الأشكال السلمية وتتخذ المفاوضات استراتيجية  
وحيدة لإقامة الدولة وتحقيق الأهداف الوطنية، أما  
حكومة غزة فتسوِّغ المقاومة المسلحة ضد إسرائيل  
- وإن كانت تحدد متى يمكن ممارستها، وكيف،  
ومن جانب من - وتعلنها استراتيجية وحيدة لإحقاق  
الحقوق الفلسطينية. وفي حقيقة الأمر، فإن هذين  
المفهومين المتعاكسين للمقاومة يوقران أساساً  
أيديولوجياً للاستقطاب المناطقي - السياسي -  
المؤسساتي. ومن الواضح أن كلتا الحركتين تميّز  
نفسها من خلال رؤيتها الأساسية في السياسة  
والاقتصاد والاجتماع، إذ تطرح "حماس" الإسلام  
كأيديولوجيتها الهادية، في حين تتبّع "فتح" تراث  
منظمة التحرير العلماني إلى هذا الحد أو ذاك.

## عوامل تعزيز الانكشاف

كانت منظمة التحرير الفلسطينية، منذ قيامها،  
ولا سيما بعد سيطرة منظمات المقاومة عليها رسمياً  
في سنة 1968، تجسيدا للحركة الوطنية الفلسطينية  
(ومرادفاً لها)، وقد تمثّل حضورها في شبكتها  
القوية من مؤسسات الرعاية الاجتماعية والمنظمات  
الجماهيرية والاتحادات المهنية، والتي شكلت  
فروعاً حيثما توجد تجمعات فلسطينية كبيرة في  
أرجاء العالم العربي وخارجه. ومع أن منظمة  
التحرير تضم نحو عشر منظمات مستقلة لها رؤاها  
السياسية الخاصة التي راوحت بين الماركسية -  
اللينينية والقومية اليمينية، إلا أنها كانت تعمل  
بالتوافق، واستطاعت أن تتخطى كثيراً من  
الخلافات السياسية الحادة، بل إن حتى "حماس"،  
التي رفضت مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية،  
والميثاق الوطني، واتفاق أوسلو كله، كانت تحرص  
على الاعتراف بالنجاحات الوطنية التي حققتها  
منظمة التحرير (وخصوصاً قبل أن تدخل  
مفاوضات السلام). وإلى هذا اليوم، فإن إحدى  
القضايا المطروحة على الطاولة بين "حماس"  
و"فتح" هي شروط انضمام "حماس" إلى المنظمة.

ويمكن تتبّع بداية ضعف منظمة التحرير  
الفلسطينية إلى حصار إسرائيل بيروت في سنة  
1982، حيث كان مقر المنظمة الرئيسي، وإلى ما  
تلا ذلك من إجبارها على الخروج من لبنان. وفي  
حين نقل بعض فصائلها المكوتة، ولا سيما الجبهة  
الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين،  
مقارّه إلى دمشق، فإن الجسم الأساسي لمنظمة  
التحرير الفلسطينية أعاد بناء نفسه في تونس،  
وبقيت مؤسساته الأساسية سليمة إلى حد بعيد على  
الرغم من ضعفها الناجم عن غياب التفاعل الوثيق  
بين فصائلها، والذي كانت تتمتع به قبل الخروج من  
لبنان. كما تلقت منظمة التحرير ضربة موجعة  
بايقاف مواردها المالية عندما قطعت دول الخليج  
عنها التمويل عقاباً على موقفها في أزمة الخليج  
خلال الفترة 1990 - 1991، ثم جاءت الضربة  
الأخرى مع انهيار الاتحاد السوفياتي، الحليف  
الدولي الأكثر تأثيراً. غير أن تهمة المنظمة  
الفعلية لم يبدأ إلا بعد قيام السلطة الفلسطينية، في  
ظل اتفاق أوسلو الذي وقّعه منظمة التحرير  
الفلسطينية ذاتها. ففي سنة 1996، راح ياسر

إن السؤالين اللذين يطرحان على هذه الخلفية  
هما: كيف غدا الاستقطاب والانكشاف سمتين  
مميزتين لحقل سياسي فلسطيني عُرف بتماسكه  
وحيويته في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته؟  
وما هي السيرورات والعوامل المسؤولة عن هذا  
الوضع؟ وفي حقيقة الأمر، فإن العوامل كثيرة،  
ومتشابهة إلى حد يصعب معه الفصل بينها، غير أنّ  
بينها ثلاثة عوامل بارزة هي: شلل المؤسسات  
السياسية؛ التفتت المناطقي والاجتماعي؛ التدخل  
الخارجي الحاد في تفصيلات الحياة السياسية  
والاقتصادية والأمنية، سواء من طرف المحتل أم  
من طرف سواه من القوى الإقليمية والدولية.

## 1 - تهمة المنظمات الوطنية

من المتوقع أن يعرّض إضعاف المؤسسات  
الوطنية الحقل السياسي الوطني (سواء أكان ممثلاً  
في دولة، أم في سلطة حكم ذاتي، أم في حركة  
تحرر وطني) إلى التصدع والتفكك، الأمر الذي  
يجعله عرضة للاستقطاب داخلياً والتلاعب خارجياً.  
وفي الحالة الفلسطينية، فقد ساهم شلل مؤسسات

عرفات - رئيس منظمة التحرير، وزعيم "فتح"، ورئيس السلطة الفلسطينية في أن معاً - يعمل بصورة منهجية على وضع منظمة التحرير جانباً من أجل، أو هكذا اعتقد، أن يقوّي عود السلطة الفلسطينية. وتبين لاحقاً كم كانت هذه استراتيجياً قصيرة النظر لارتكازها على اعتقادين غير صحيحين: الأول، أن قيام دولة فلسطينياً بات مرئياً في الأفق، والثاني، أن السلطة الفلسطينية قادرة على الحل محل منظمة التحرير بصفتها القوة المسيطرة في الحقل السياسي الفلسطيني الجديد. وبمعنى ما، فإن تهميش منظمة التحرير الفلسطينية كان نتيجة سعيها لإقامة الدولة. ففي حين كان هدف الحركة الوطنية في الأعوام الأولى هو تحرير فلسطين، تحول الهدف في أواسط سبعينيات القرن العشرين إلى إقامة دولة على أي جزء يمكن تحريره من فلسطين. أمّا اتفاق أوسلو فسرّح الاندفاع في اتجاه الدولة عبر إقامة السلطة الفلسطينية وبناء ما يشبه مؤسسات الدولة على الرغم من مواصلة إسرائيل استعمارها الاستيطاني بكل ما أوتيت من قوة. وقد ساهم السعي غير النقدي والتمحيصي لإقامة الدولة وفقاً لشروط أوسلو - تلك الشروط المحكومة باختلال كبير في ميزان القوى - في تصدّع الحقل السياسي الفلسطيني، وشرح منظمة التحرير الفلسطينية كما لم يحدث من قبل. بل إن التركيز الأحادي الجانب على إقامة الدولة يمكن أن يفسر أيضاً لماذا بدا عرفات أشد اهتماماً بتعزيز سلطاته "الرئاسية" (ذات الطبيعة الرمزية في معظمها) منه بتأمين سيطرة فلسطينية فاعلة على الأرض والموارد الطبيعية والاقتصاد. وتجلّى تهميش منظمة التحرير الفلسطينية، على المستوى الفعلي، في تجميد مؤسساتها القيادية، وخصوصاً المجلس الوطني الفلسطيني الذي عُقدت آخر جلسة له بكامل أعضائه في سنة 1996 بضغط من الولايات المتحدة وإسرائيل لإلغاء البنود التي لا تتوافق مع اتفاق أوسلو في الميثاق الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية. أمّا مؤسسات المنظمة الأخرى، مثل المجلس المركزي الفلسطيني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية - التي احتل معظم أعضائها (أي اللجنة التنفيذية) مواقع رفيعة في بنى السلطة الوطنية و/أو جنوا منها امتيازات - فلم تعد تُفعل إلا عندما تحتاج إليها "الرئاسة" كي تدعم سياسات السلطة الفلسطينية.

وطبقت سياسة التهميش ذاتها على الاتحادات والمنظمات جميعها، الشعبية والمهنية والنسوية والعمالية، المنضوية في منظمة التحرير الفلسطينية، والتي فقدت دورها الحاسم كمؤسسات وطنية قادرة على تعبئة فئات واسعة من الشعب الفلسطيني في تجمعاته الرئيسية (على القضايا الوطنية في الأغلب). ومعظم هذه الاتحادات والمنظمات الشعبية والمهنية لم يعقد مؤتمراته منذ

أواسط ثمانينيات القرن العشرين، وتلك التي فعلت ذلك (مثل، الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات؛ الاتحاد العام للكتاب واتحاد الصحفيين الفلسطينيين في سنتي 2009 و2010 على التوالي) إنما فعلت هذا على أساس "كوتا" أقصت "حماس" والجهد الإسلامي، ولم تُعر اهتماماً كبيراً لتمثيل التجمعات الفلسطينية خارج الضفة الغربية وقطاع غزة.<sup>(3)</sup> ولا شك في أن منظمة التحرير الفلسطينية تبقى (ولو أن ذلك بات الآن نظرياً، ومن دون تماس يذكر مع الواقع السياسي) المؤسسة الفلسطينية الأبرز، التي منحت السلطة الوطنية شرعيتها الوطنية، وهي لا تزال الجهة الفلسطينية الوحيدة المخولة للتفاوض مع إسرائيل. لكن شلّ مؤسساتها ترك التجمعات الفلسطينية في الشتات من دون تمثيل مؤسساتي، وترك الفلسطينيين في إسرائيل يتكلمون على أنفسهم، لأن اتفاق أوسلو لم يترك لهذين الطرفين الفلسطينيين أي رأي فعلي في أي تسوية سياسية مستقبلية ممكنة. وهكذا، فإن سياسة وضع مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على الرف كانت قصيرة النظر إلى أبعد الحدود، إذ إنها قوّضت وحدة الشعب الفلسطيني السياسية المأموسة.

أصبح صنع القرار في مؤسسات السلطة الفلسطينية غير قائم على التوافق (كما كان الحال في مؤسسات منظمة التحرير)، وإنما صار، في لحظات حاسمة معينة، حكراً على طرف واحد، وممارسة محصورة برجل واحد، هو ياسر عرفات. ولعل هذا الوضع جعل اتخاذ القرارات أمراً أسلس وأسرع، إلا إنه، في الحقيقة، أحبط كل الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات قابلة للحياة. أمّا فيما يتعلق بالمجلس التشريعي الفلسطيني، فإن مقاطعة "حماس" وأطراف المعارضة الأخرى للانتخابات التشريعية في سنة 1996، والتي أوجدت هذا المجلس، أضعفته منذ البداية بجعله أقل تمثيلية. وشكل قرار "حماس" خوض الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/يناير 2006، تحولاً نوعياً في موقفها من المشاركة في مؤسسات السلطة الفلسطينية، لكن فوزها في تلك الانتخابات أدى في النهاية إلى تعطيل دور المجلس التشريعي الفلسطيني تماماً، إذ قامت إسرائيل، في أواخر حزيران/يونيو 2006، باعتقال نحو ثلث أعضائه وسجنهم، ومعظمهم من أعضاء "حماس" المقيمين في الضفة الغربية. وحتى قبل ذلك، وابتداء من اندلاع الانتفاضة الثانية، فإن عمل المجلس التشريعي كان قد تقوّض إلى حد بعيد جرّاء القيود الشديدة التي وضعتها إسرائيل على حرية تنقل أعضاء المجلس واجتماعاتهم. واستغلت إسرائيل الانتفاضة الثانية كي تشدد من إضعافها للسلطة الفلسطينية عبر استهدافها المنهجي وتدمير بنياتها التحتية ومؤسساتها في

الضفة الغربية، بما في ذلك البنية الإدارية الأساسية التابعة للرئاسة، ومكاتب الوزارات، ومنشآت القوى الأمنية، ومقار ومؤسسات المجتمع المدني، إلخ، وذلك في أثناء غزوها الكثيف لمدن الضفة الغربية في ربيع سنة 2002. وجاء دور غزة بعد بضعة أعوام، وخصوصاً مع تلك السلسلة المتواصلة من الهجمات على المؤسسات والبنى التحتية الفلسطينية، التي تلت قرار إسرائيل الانسحاب الأحادي الجانب من القطاع في ربيع سنة 2004، والتي بلغت ذروتها في الدمار الكثيف الذي خلفته عملية "الرصاص المسبوك".

## 2 - تجزئة الأرض والمجتمع

### أ - خلق المعازل الجغرافية: كثيراً ما كان

التشتيت السكاني الناجم عن الطرد والتطهير العرقي سمة أساسية من سمات المشهد الفلسطيني منذ نكبة 1948، التي دفعت ثلاثة أرباع المليون من الفلسطينيين إلى المناطق الفلسطينية التي لم تستول عليها إسرائيل، وإلى الدول العربية المجاورة، وإلى مناطق أبعد منها. وقد دشنت النكبة أيضاً ضروب الانقسام السياسي والجغرافي في تلك الأجزاء من فلسطين التي بقيت بأيدي العرب، إذ ألحقت الضفة الغربية بالأردن، ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية.

إن احتلال إسرائيل للأجزاء الباقية من فلسطين في حرب 1967، كان له نتيجة إيجابية وحيدة للفلسطينيين، كونه أعاد في البداية بعض الصلات التي تقطعت في سنة 1948، وأتاح للاجئين والمقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة أن يعيدوا وصل ما انقطع مع عائلاتهم وأصدقائهم الذين بقوا فيما أصبح إسرائيل بعد النكبة. وخلال العقود التالية كانت الحركة عبر الخط الأخضر وبين الضفة الغربية وغزة سهلة نسبياً، فضلاً عن إمكان السفر إلى الخارج عبر الأردن ومصر. وفي الوقت ذاته، كان لصعود منظمة التحرير الفلسطينية بعد سنة 1967، كإطار لحركة تحرر وطني، أثر إيجابي في الفلسطينيين داخل الخط الأخضر (داخل إسرائيل)، لأنه أعطاهم إحساساً بالقوة، وأشعرهم بأنهم جزء من مشروع وطني أخذ في البروز. وقد بلغ هذا الوضع نهايته مع حرب الخليج الأولى في سنة 1991، وبات على الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، ولأول مرة، أن يحصلوا على إذن خاص لعبور الخط الأخضر. وتوسعت هذه القيود وتشددت وتحولت إلى استراتيجية واضحة بعد اتفاق أوسلو الذي فتح الطريق أيضاً، أمام مزيد من التجزئة الجغرافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967، إذ لم يفرض هذا الاتفاق على إسرائيل وقفاً حاسماً لبناء مزيد من المستعمرات، كما أن إسرائيل عملت على قطع الصلات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين كليهما والقدس

الشرقية.

وفي هذه الأثناء، باتت الحركة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة مقيدة بشدة، فقد وضع اتفاق أوسلو 2 الأساس لتقسيمات داخلية في الضفة الغربية عزلت السكان في معازل، أو "باننوستانات"، وصنفت إلى مناطق "أ" و"ب" و"ج" (وفقاً لدرجة سيطرة إسرائيل الأمنية عليها)، بينما تم تقسيم قطاع غزة من الداخل بواسطة التجمعات الاستيطانية، والمناطق الأمنية، مع طرق يسهل قطعها بين الشمال والجنوب. وقد زحف النمو المتواصل للمستعمرات، في الضفة الغربية خاصة، على المواقع الفلسطينية الأهلة، وفاقم من التجزئة الداخلية بفصله تجمعات القرى والبلدات الفلسطينية بعضها عن بعض.

لقد فرضت إسرائيل سيطرة كاملة على المعازل الفلسطينية من خلال نظام محكم من نقاط التفتيش العسكرية والبوليسية، ونظام الفتح والإغلاق، وعبر الطرق الالتفافية (الخاصة بالمستوطنين والإسرائيليين)، واستكملت السيطرة من خلال جدار الفصل الذي بُدئ بناؤه في سنة 2002 في الضفة الغربية،<sup>(4)</sup> ومعه استكملت إسرائيل تشييدها لنظام متكامل من الفصل العنصري (الأبارتهايد). ومع التوسع الكبير في ضم القدس الشرقية المعزولة تماماً، فُسم ما تبقى من الضفة الغربية إلى أربعة معازل كبرى: شمالي (نابلس وجنين)؛ أوسط (رام الله - البيرة)؛ جنوبي (الخليل)؛ شرقي (وادي الأردن).<sup>(5)</sup> ومؤخراً، في صيف سنة 2009، أزيل بعض نقاط التفتيش الثانوية، وخُففت القيود على الحركة داخل الضفة الغربية باستثناء القدس، إلا إن البنية التحتية التي تتيح إعادة فرضها بسرعة لا تزال قائمة. أما في غزة، فقد انتهت الإغلاقات الداخلية عندما أزال انسحاب إسرائيل الأحادي الجانب في سنة 2005، جميع المستعمرات والمنشآت العسكرية، غير أن القطاع غدا معزولاً عن العالم الخارجي بسد محكم.

### ب - التجزئة المجتمعية: إن التفتت الجغرافي

يولد تفتتاً اجتماعياً، ويعزز الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق والمحافظات والمجتمعات المحلية (وبين البلدات والقرى والمخيمات) بتأثيره في فرص العمل، والأسواق، والخدمات الأساسية. ومن وجهة نظر مؤسساتية، فإن القيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة من خلال التصاريح، ونقاط التفتيش، والحوجز العسكرية، حدت كثيراً من اتصال السكان بمنظمات المجتمع المدني ذات الصلة. أما الضعف اللاحق الذي اعترى المؤسسات الوطنية المركزية، فساهم في بعث الحياة في روابط القرابة والنزعات المحلية القائمة على الانتماء المحلي كي تقوم ببعض الوظائف التي ما عاد في إمكان المؤسسات الوطنية المعطلة القيام بها. فعلى سبيل المثال، لوحظ لجوء متزايد إلى دواوين

العشائر والعوائل (وهي ملتقيات قرابية تجري فيها اجتماعات وأنشطة رسمية)، حتى في المدن وبين المتعلمين تعليماً عالياً<sup>(6)</sup> وباختصار، فإن سيرورة خلق "البانتوستانات" شجعت على بروز "سياسات المحلة"، التي تتغذى بالعلاقات البطريركية وتقل من قيم المواطنة والمساواة أمام القانون.

وفي مثل هذه الأوضاع، بات من غير المدهش أن يتنامى عدم التكافؤ في توزيع الثروة والدخل في المجتمع الفلسطيني، إلا إن الفجوة اللافتة أكثر من سواها هي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي فجوة كانت واسعة على الدوام، لكن عندما كان في استطاعة الفلسطينيين أن يعيروا الخط الأخضر بأعداد كبيرة للعمل، أو التسوق، أو غير ذلك من الأغراض، فإن مستويات المعيشة الأعلى كثيراً في إسرائيل، كانت تفلح في التقليل بعض الشيء من التباينات داخل المجتمع الفلسطيني ذاته. إلا إن هذا الأثر راح ينحسر مع تشديد القيود على حركة الفلسطينيين، إلى أن اتسعت الفجوة بين المنطقتين بصورة درامية، الأمر الذي سهّل لـ "حماس" فرض سيطرتها على غزة في حزيران/يونيو 2007. وفي سنة 2008، بلغت نسبة العائلات التي تعيش تحت خط الفقر (الذي يُقاس بالاستهلاك الفعلي وليس بالدخل) 51.8% في قطاع غزة، في مقابل 19.1% في الضفة الغربية<sup>(7)</sup>. وقد عمل الحصار المتواصل، ولا سيما الدمار الواسع الذي أحدثته حرب إسرائيل على غزة في شتاء سنة 2008/2009، على تسريع السير في هذه الوجهة كثيراً، بل إن الغزيين لا يزالون (صيف سنة 2010) يعيشون وسط خرائب تلك الحرب، من دون أن يُسمح لهم بإدخال أي مواد لترميم البنية التحتية والمنازل، ومن دون أي تخفيف للحصار يسمح للاقتصاد بأن يستأنف سيره بما يكفي للحد من الفقر والبطالة المستشريين. ومثل هذه الفوارق بين المنطقتين إنما يفاقم مظالم أخرى: فالغزيون، الذين يدركون أنهم يتحملون معظم أشكال العقاب الجماعي، يمرضون ما يعتبرونه شعوراً بـ "التفوق" يمارسه عليهم أبناء وطنهم في الضفة الغربية. وفي حقيقة الأمر، فإن عزل غزة، والانقسام بينها وبين الضفة الغربية المُجسد في حكومتين متوازيتين، يعززان الانقسام الذي لا شك في أنه يشتد أيضاً جرّاء الشعور بأن السلطة الوطنية بقيادة "فتح" لا تحتج بما يكفي على عدوان إسرائيل المستمر على القطاع.

وبصورة عامة، قد تنامت الفوارق في الثروة والدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ قيام السلطة الوطنية، والسبب الأساسي في ذلك هو ظهور طبقة وسطى واسعة نسبياً بفضل توفر العمل لدى مؤسسات تلك السلطة، ولدى كثير من المنظمات غير الحكومية التي ازداد عددها بشكل ملحوظ بعد اتفاق أوسلو، ونتيجة بروز دور لقطاع

خاص حديث (بنوك؛ اتصالات؛ تأمين؛ ...) غير أن هذه الطبقة الوسطى الفلسطينية ذاتها بقيت منقسمة ومجزأة ليس بسبب المعازل التي سبق أن أشرنا إليها فحسب، بل تبعاً لقطاع العمل أيضاً (العام؛ الخاص؛ المنظمات غير الحكومية؛ ...)، والتوجه السياسي، والمستوى التعليمي (بما في ذلك ما إذا كان التعليم الجامعي حُصّل في فلسطين، أم في العالم العربي، أم في الغرب، أم في البلاد الاشتراكية سابقاً). وهذا الانقسام، أو الانفصام المناطقي والاجتماعي، إنما يسهّلان عملية الاستقطاب ويقوّضان فاعلية المجتمع المدني<sup>(8)</sup>، ففي داخل الضفة الغربية، تبدو فوارق الدخل والثروة على أشدها بين المنطقة الوسطى والمنطقتين الشمالية والجنوبية، كما تبدو هذه التباينات واضحة بين المدن والقرى ومخيمات اللاجئين.

وثمة انقسامات وتباينات معينة تغدو أشد وضوحاً لدى التدقيق فيما هو خارج الإجماع القائم حول المشروع الوطني (الدولة؛ تقرير المصير؛ العودة)، فالى جانب ضروب التمايز بين سكان الضفة الغربية والغزيين، أو بين الأغنياء والفقراء، هناك تمايز (بدرجات متفاوتة في الأهمية) بين سكان القرى والمدن، وبين سكان المخيمات، كما أن ثمة انقساماً آخر مهماً بين "العائدين" (فلسطينيين الشتات الذين سُمح لهم بأن يعودوا إلى المناطق المحتلة بعد اتفاق أوسلو)، وبين المقيمين المحليين. وقد تعزز الشعور بالفارق بين المجموعتين، بالمواقف الثقافية المتباينة نوعاً ما، والتي يحملها العائدون (الذين عاشوا حياة مدنيّة في مدن مثل بيروت ودمشق وتونس وسواها)، لكنه يتجلى أيضاً في أمور مثل سيطرة العائدين على الحكومة والمناصب السياسية القيادية، وسيطرة "المحليين" على المنظمات غير الحكومية.

ومنذ اتفاق أوسلو، غدا الانقسام ملموساً بشدة بين الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق المحتلة من جهة أولى، وأولئك الذين يعيشون في إسرائيل والشتات من جهة ثانية. فعندما كانت القيادة متركرة في الشتات العربي، وعلى الرغم من أن تركيزها كان على فلسطين التاريخية بما فيها الأراضي المحتلة، ظل الفلسطينيون في الشتات (ليس اللاجئين في المخيمات فحسب، بل فلسطينيو الشتات بصورة عامة أيضاً) يلمسون أنهم جزء من المشروع الوطني، إلا إن اتفاق أوسلو أوجد حقولاً سياسية منفصلة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وداخل الخط الأخضر، وفي الشتات، ومن دون روابط مؤسسية أو رؤية موحدة أو استراتيجية جامعة، كما عزز نظرة موجودة مسبقاً داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، ولدى النخب في معظم الدول العربية، فحواها أن المسألة الفلسطينية هي شأن الفلسطينيين. وبالمثل، فقد اختزل اتفاق

أوسلو أيضاً، القضية الفلسطينية إلى حدود الاحتلال الإسرائيلي في سنة 1967، وفصلها عملياً عن نكبة 1948 وقضية اللاجئين. وقد أشار ذلك إلى استعداد ضمنى لعزل مصير الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة عن مصير الفلسطينيين في الشتات وداخل الخط الأخضر.

### 3 - السيطرة الخارجية، والتدخل المباشر، والمانحون

إن الحقل السياسي الفلسطيني، على غرار سواه من الحقول شديدة الاستقطاب والانقسام، في لبنان والعراق مثلاً، كان عرضة للتدخل والتلاعب الخارجيين المباشرين. ومن الواضح أن سيطرة إسرائيل هي العامل المحدد، فالضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، هي تحت الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني المباشر، وقطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، والفلسطينيون في إسرائيل عرضة لتمييز منهجي يهضم حقوقهم كمواطنين وجماعة قومية. غير أن قوى خارجية أخرى، تعمل أحياناً وليس دائماً بالترادف مع إسرائيل، تتدخل أيضاً بدرجات وأشكال متعددة.

#### أ - الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية

**والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة:** تسيطر إسرائيل على الأرض في هاتين المنطقتين الفلسطينيتين المحتلتين، وعلى جوهما، ومواردهما الطبيعية، ومعاييرهما، وحدودهما، فضلاً عن الحركة بينهما وبين كل منهما والعالم الخارجي. وهي قادرة، مثلاً، على أن تمنع إجراء انتخابات عامة في الضفة الغربية وقطاع غزة إذا ما رغبت في ذلك، كما أنها تستطيع أن ترفض احترام نتائج تلك الانتخابات بفرض العقوبات، وشل مؤسسات السلطة الفلسطينية من خلال الاعتقال، وفرض القيود على السفر، وفرض حصار شامل على كامل القطاع في تحدٍّ للرأي العام العالمي، وفي محاولة لتجويد الغزيين لإخضاعهم، وإبقاء ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية المنتخب، رهينة حصار عسكري ظل متواصلاً أعواماً حتى وفاته في تشرين الثاني/نوفمبر 2004.

ويمكن لإسرائيل، بصورة روتينية، أن تمنع دخول الأفراد والبضائع إلى أي من هذه المناطق أو خروجها منها (وهذا ما تفعله)، وما من مطار أو ميناء يمكن أن يُنبأ، أو يُسمح لهما بالعمل من دون موافقتها الصريحة، كما أنها لا بد من أن ترخص (وهي غالباً جداً ما تمنع) أي بناء، بما في ذلك البناء على الأملاك الفلسطينية الخاصة، في كل مكان من القدس الشرقية، أو في الـ 61% من الضفة الغربية التي ما زالت تمارس عليها سيطرة كاملة (ولا تزال تحافظ على سيطرتها الأمنية على النسبة الباقية). وفي المقابل، سرّعت إسرائيل وتيرة التوسع الاستيطاني منذ اتفاق أوسلو، ففي سنة 2007، بلغ

عدد المستعمرات في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) 144 مستعمرة، تضم نحو نصف مليون من المستوطنين اليهود الإسرائيليين،<sup>(9)</sup> أي أكثر من خمس السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية.<sup>(10)</sup> وكانت إسرائيل، في سياق احتلالها الذي دام ثلاثة وأربعين عاماً حتى الآن، قد أعادت تماماً صوغ البنية الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر عمليات نزع الملكية، ومنع التنمية الصناعية، وتهيش الزراعة، والسيطرة على الموارد الطبيعية، وعلى الاقتصاد والتجارة، وما إلى ذلك.

#### ب - المانحون والقوى الخارجية: منذ إقامة

السلطة الفلسطينية، فإن مجريات عملها الداخلية تخضع لتمييز دقيق ليس من طرف القوة الاستعمارية فحسب، بل من طرف القوى الدولية والإقليمية والبلاد المانحة أيضاً، وذلك نظراً إلى افتقارها إلى أدنى قدر من السيادة على أراضيها، ومواردها، واقتصادها، ودفاعها. ومنذ سنة 1994 فصاعداً، يشتمل تدخل الدول المانحة في شؤون السلطة الوطنية الفلسطينية الاقتصادية على مشاركة مباشرة في تخطيط الميزانيات، وتقرير حصص التمويل، ووضع الخطط المالية والاقتصادية وسواها، وتحديد الأهداف والأولويات. ويوفر المانحون ما يُدعى "المساعدة التقنية" من خلال خبراء دوليين في مشاريع لا بد من أن تعكس أجنداتهم الخاصة، وأقاموا أيضاً علاقات ثنائية مباشرة مع الوزارات، كل على حدة، كانت نتيجتها التعامل مع المجتمع الفلسطيني بالقطعة والمفرق وليس ككل،<sup>(11)</sup> وأن مؤسسات السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية باتت مسؤولة أمام المانحين وليس أمام جمهورها الفلسطيني. وتمثلت نتيجة التبعية إزاء المانحين في خفض القدرة على التخطيط والعمل المستقلين إلى أبعد الحدود (ولا سيما أن تدفق التمويل ليس منتظماً)،<sup>(12)</sup> كما تمثلت في تآكل قدرة السلطة الفلسطينية على السيطرة الشاملة. بل إن التدخل المباشر اشتد خلال العقد الأول من هذا القرن، فباتت يشتمل على تدريب القوى الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية وتحديد عقيدتها، فضلاً عن إجراءات عديدة استهدفت منع الاقتصاد الفلسطيني (إذا جازت التسمية) من الانهيار التام.

إن عدم تنفيذ إسرائيل بروتوكولات 1994

الاقتصادية، وسيطرتها التامة على الصادرات والمستوردات، والتخفيض الشديد في عدد العمال الفلسطينيين الذين يُسمح لهم بالعمل في إسرائيل - وفي طليعة ذلك سياسات ضرب التنمية التي مارستها إسرائيل منذ سنة 1967 فصاعداً، فضلاً عن توقف التحويلات المالية من الفلسطينيين العاملين في الخليج بعد أزمة الخليج خلال الفترة 1990 - 1991 - كل ذلك كان من شأنه أن يجعل

الأراضي الفلسطينية المحتلة شديدة الاعتماد على المساعدات الخارجية. ومن أجل تخفيف البطالة المتنامية الناجمة عن الإغلاقات الإسرائيلية وسواها من الاختلالات، زادت السلطة الفلسطينية كثيراً في أعداد المستخدمين في القطاع الحكومي (العام)، الأمر الذي ترك آثاراً واضحة على الميزانية. ومع الدمار المادي والخسائر الاقتصادية التي وقعت خلال الانتفاضة الثانية، تحولت معونة المانحين من مشاريع "التنمية" إلى تغطية النفقات الجارية، بما في ذلك الرواتب الحكومية. ونتيجة هذا كله، وجدت السلطة الوطنية نفسها منذ البداية - وخصوصاً منذ الانتفاضة الثانية - أسيرة المعونة الخارجية، واتخذت وجهتها إعادة إنتاج الشروط التي يتوقف عليها الآن وجودها ذاته.

ومن الطبيعي أن تؤثر مثل هذه الدرجة من التبعية في موقف السلطة الفلسطينية السياسي، فخلال المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، كانت الولايات المتحدة تتكئ بصورة تكاد تكون دائمة على الطرف الفلسطيني الأضعف كي يقدم التنازلات ويخفف مطالبه السياسية لجعلها أشد قبولاً لدى إسرائيل. ومع انهيار عملية التفاوض بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، تركزت الضغوط السياسية بمزيد من الإلحاح على "إصلاح" الحكم الفلسطيني، ذلك "الإصلاح" الذي كان أنثى كناية ملطفة عن تهميش سلطة عرفات لرفضه الاستسلام للشروط الإسرائيلية. ومن الأمثلة على التدخل الخارجي في "الإصلاح" السياسي استحداث منصب رئيس الوزراء في آذار/مارس 2003، وذلك استجابة للضغط الخارجي في الأغلب، بغية الحد من قدرة عرفات على المناورة بنقل بعض سلطاته كرئيس للسلطة الفلسطينية إلى رئيس حكومة يؤمل بأن يكون أكثر انصياعاً للترغبات الأميركية - الإسرائيلية. وجرى، في هذه المرحلة ذاتها، تشكيل اللجنة الرباعية، المؤلفة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، والتي أدت بعد ذلك دوراً بارزاً في وضع الخطط لتسوية الصراع، مثل خريطة الطريق (التي كثيراً ما وجدت إسرائيل فيها ما تريده من منافذ)، وفي وضع الشروط وفرض العقوبات، كتلك التي فرضتها على حكومة "حماس" التي تشكلت بعد انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الحرة والنزيهة في كانون الثاني/يناير 2006 (في حين أحجمت عن ممارسة أي ضغط ملموس على إسرائيل، على الرغم من خرقها المتكرر لقرارات الأمم المتحدة). وقد تدخل الغرب أيضاً، وخصوصاً الولايات المتحدة، في تشكيل قوى الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية وفي عملها وعقيدها، ولا سيما بعد استيلاء "حماس" على قطاع غزة في حزيران/يونيو 2007. ويُعتقد، على نطاق واسع، أن دعم الولايات المتحدة العسكري الخفي لـ "فتح"

بعد انتخابات 2006، عجل في وقوع الصدمات المسلحة التي أدت إلى طرد "فتح" من غزة والانقسام الفعلي بين المنطقتين.

**ج - القوى الإقليمية:** يمكن تعريف الاستقطاب بأنه اصطفايف القوى السياسية في حزبين متصارعين أو حركتين متصارعتين، من دون أن يشتمل الحقل السياسي على قوة ثالثة قوية بما يكفي لأن تمارس تأثيراً في أي منهما. وفي مثل هذا الوضع، يمكن أن يغدو الطرفان المتصارعان بسهولة يبادق في صراع القوى الإقليمية بشأن النفوذ في سياق حساباتها الدولية الخاصة، وفي الحالة الفلسطينية، فإن "فتح" تتلقى دعماً (علنياً أو سرياً) من الدول العربية "المعتدلة"، وخصوصاً مصر والسعودية والأردن، في حين تتلقى "حماس" دعماً (علنياً أو سرياً) من سورية وإيران وقطر (التي يضيفها بعضهم). وقد رعت دول عربية عديدة (مصر والسعودية وسورية واليمن) محادثات المصالحة بين "فتح" و"حماس"، لكن من دون نجاح، وهذا الإخفاق في التوصل إلى نتائج لا يعود إلى عناد الطرفين الفلسطينيين فحسب، بل، وربما بدرجة أكبر، إلى مواقف القوى الإقليمية المتشددة أيضاً، فقد أشارت التقارير الإعلامية، بعد إحدى المحاولات، إلى أن الخلافات السياسية بين سورية وإيران من جهة، ومصر والسعودية من جهة أخرى، هي التي حالت دون المصالحة<sup>(13)</sup> التي لا تزال الخلافات بين سورية ومصر تؤثر سلباً فيها.

### الانتخابات تحت الاحتلال

لا شك في أن صعود "حماس" كحركة سياسية جماهيرية ذات أيديولوجيا إسلاموية كان واحداً من أهم التحولات التي دخلت على الحقل السياسي الفلسطيني منذ الانتفاضة الأولى. فقد رفضت "حماس" عملية أوسلو رفضاً قاطعاً، بما في ذلك إقامة السلطة الفلسطينية وما شهدته سنة 1996 من انتخابات عامة لأجهزة السلطة الفلسطينية التشريعية والتنفيذية، غير أنها وافقت بعد عشرة أعوام على المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية في كانون الثاني/يناير 2006، مشيرة بذلك إلى رغبتها في أن تؤدي دوراً في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وإلى قبولها، في البداية على الأقل، "قواعد لعبة" النظام الذي فرضه اتفاق أوسلو.

وكان محمود عباس، ممثلاً لحركة "فتح"، قد فاز في انتخابات كانون الثاني/يناير 2005 الرئاسية، التي جرت بعد فترة وجيزة من وفاة عرفات، بنسبة أصوات بلغت 60%، وكان من المتوقع على نطاق واسع أن تفوز "فتح" في الانتخابات التشريعية أيضاً. وكان انتصار "حماس" المفاجئ في الانتخابات قد جعل التوتر بين مركزي السلطة التنفيذية (رئيس الحكومة ورئيس السلطة) أمراً لا مفر منه، وهذا يعود إلى الإصلاح السياسي



الذي شجعت عليه الولايات المتحدة في سنة 2003، والقاضي بتحويل السلطة الوطنية إلى نظام رئاسي - برلماني مختلط، وإحداث منصب دستوري هو منصب رئيس الوزراء الذي مُنح سلطات فعلية. وفي مقابل الاحتلال، والاستقطاب السياسي، والتدخل الخارجي، فإنه لا عجب في أن سلسلة الأحداث التي أطلقتها نتائج الانتخابات أدت إلى ظهور حكومتين متعديتين في رام الله ومدينة غزة. وفي حين اعترفت إسرائيل والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بأن الانتخابات كانت حرة ونزيهة، إلا إنها رفضت التعامل مع نتائجها، وطالبت "حماس" بنبذ البرنامج السياسي الذي خاضت على أساسه الانتخابات (وفازت بها)، وبقبول شروط الرباعية (بما فيها الاعتراف بإسرائيل)، وإلا فإنها ستفرض عقوبات على أي حكومة تشارك فيها "حماس". ولا عجب في أن "حماس" رفضت، ولذلك كانت العقوبات ضد حكومة الوحدة الوطنية، والتوترات والصدمات المتنامية بين "حماس" و"فتح"، وسيطرة "حماس" على قطاع غزة في حزيران/يونيو 2007، والحصار، وتشديد العمليات الإسرائيلية، وعملية "الرصاصة المسبوك". ولا يزال التهديد بحرب كبيرة أخرى ماثلاً.

وفي حقيقة الأمر، فإنه يصعب ألا نستنتج أن نتائج الانتخابات كانت عاملاً مهماً دفع في اتجاه مزيد من الاستقطاب في الحقل السياسي الفلسطيني، ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كانا متلهفين لإجراء الانتخابات العامة لاختيار أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، ولا سيما أنه كان من المتوقع أن تأتي النتائج لمصلحة قيادة "معتدلة". وبالتشجيع على تلك الانتخابات في الأوضاع السائدة، كانت الدول الغربية تعمل انطلاقاً من مفهوم مُختزل يساوي الديمقراطية بالانتخابات البرلمانية الحرة، متجاهلة أن أساس الديمقراطية الناجعة هو المواطنة والقيم التي لا تعمل عملها في ظل الاحتلال أو السيطرة الخارجية.

غير أن الفلسطينيين يحملون قسطاً من المسؤولية، فالاتفاق على إجراء الانتخابات العامة لم يسبقه أي حوار جدّي تنظمه الأطراف السياسية الفاعلة في الحقل لتحديد أهداف الانتخابات في سياق من استشراف التوسع الاستيطاني، وتداول جدار الفصل في الضفة الغربية، والعمليات العسكرية الإسرائيلية التي لا تكاد تتوقف ضد غزة، والاعتقالات شبه اليومية في الضفة الغربية، فضلاً عن المفاوضات المجدمة ومحو كل أفق منظور لدولة فلسطينية ذات سيادة. وكان على النقاش أيضاً أن ينظر في توقيت الانتخابات التي أجريت في وقت كانت الحركة الوطنية الفلسطينية في أضعف أحوالها داخلياً، وأشدها انكشافاً خارجياً. علاوة على

هذا، وإضافة إلى غياب ميثاق مشترك أو اتفاق عام على أهداف الانتخابات، فإنه لم يكن ثمة آلية يمكن أن تحل الصراعات التي كان من شبه المؤكد أنها ستنتج نتيجة تلك الانتخابات، ولا سيما أن المجلس التشريعي الفلسطيني ما كان ليتمكن في تلك الأوضاع من أداء أي دور بناء في حل الخلاف بين التنظيمين المتصارعين، حتى لو لم يحلّ الفعل الإسرائيلي بينه وبين عقد جلساته.

وباختصار، فإن الانتخابات في مجتمع تحت الاحتلال أو السيطرة الأجنبية المباشرة، إذا لم تُجرَ بأجندة مسبقة واضحة ومحددة وباستراتيجية لاحقة ترمي إلى دفع قضية الاستقلال وتقرير المصير قدماً، لا بد من أن تفاقم مشكلات الحقل السياسي الوطني. ومن الأرجح أن تعمل تداعيات الاحتلال الأجنبي وحدها على دفع القوى السياسية إلى الاستقطاب في معسكرين كبيرين: أولئك الذين يقولون بالتخلص من الاحتلال عبر المقاومة المسلحة، وأولئك الذين يدافعون عن المفاوضات والمقاومة السلمية.

## نحو خاتمة

في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، أُلغيت الانتخابات العامة لكل من رئاسة السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني، والتي كان من المفترض أن تجري في كانون الثاني/يناير 2010، وذلك بسبب الخلافات بين الحركتين الأساسيتين، كما أن الفشل كان مصير المحاولات كلها التي بُذلت لإنهاء الاستقطاب السياسي الذي يبدو كأنه اكتسب ديناميته الخاصة. غير أن جميع الفاعلين داخل الحقل السياسي الفلسطيني يعترفون بأن إطالة أمد الانقسام الحالي مضرّة كثيراً جداً بالمصالح الوطنية الفلسطينية.

ويستمد استمرار الاستقطاب قوته من مصدرين اثنين على نحو خاص: (1) شلل المؤسسات الوطنية الفلسطينية، الذي يجعلها عاجزة عن التوسط في الصراعات والخلافات السياسية وحلّها؛ (2) التدخل الخارجي (والتلاعب) بمكونات الحقل الوطني الفلسطيني السياسية والأمنية والمالية، من طرف فاعلين إقليميين ودوليين على حدّ سواء. ولا حاجة إلى القول إن الانقسام الجغرافي السياسي داخل الحقل السياسي الفلسطيني لا يمكن إنهاؤه إذا لم تجر معالجة هاتين القضيتين.

وفيما يتعلق بالمشهد الفلسطيني الداخلي، فإنه يجب أن تُعطى الأولوية لإصلاح المؤسسات الوطنية الفلسطينية وتعزيز سلطتها بحيث تتمكن من القيام بالوظائف التي أنشئت من أجلها، بما في ذلك حل الصراعات الداخلية، وصوغ السياسات والاستراتيجيات، وإصدار القوانين وتنفيذها، وتعبئة الشعب الفلسطيني. والمشكلة لا تُختزل في دفع الأطراف المتنازعة إلى الاعتراف بالحاجة إلى

تمكين المؤسسات الوطنية (وخصوصاً التمثيلية منها، مثل المجلس التشريعي الفلسطيني والمجلس الوطني الفلسطيني)، والاتفاق على جعلها أكثر ديمقراطية وتجاوباً ومسؤولية، بل إنها تتعدى ذلك إلى شيء أكثر جوهرية هو دفعها إلى اتخاذ **الخطوات الضرورية** لإجراء الإصلاحات التي تحتاج إليها هذه الغاية. غير أن الشرط المسبق للإصلاح هو المصالحة.

وينبع جزء من المأساة الراهنة من حقيقة أن "فتح" و"حماس" تعتقدان كلاًهما أنهما ستخسران إذا ما أعيد توحيد الحقل السياسي الوطني عبر إعادة بناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية؛ أي أنهما، بعبارة أخرى، ستخسران من المصالحة الحقة. فـ "حماس" تعتقد أن المصالحة - وما يليها من إجراءات توحيدية للحقل السياسي الفلسطيني - ستضطرها إلى الاختيار بين خيارين أحلاهما مرّ: الأول، هو التخلي عن برنامجها السياسي المعلن وقبول مطالب الرباعية الثلاثة (الاعتراف بإسرائيل، والإقرار بجميع الاتفاقات المعقودة بين منظمة التحرير وإسرائيل؛ نبذ المقاومة المسلحة) من أجل أن تشارك في "حكومة وحدة وطنية" يمكن أن تتيح لها الاحتفاظ بدور مسيطر (لكنه ليس حصرياً بأي حال من الأحوال) في غزة؛ الثاني، هو التخلي عن كل سيطرة على غزة مع الاحتفاظ ببرنامجها السياسي سليماً بصفتها حزب المعارضة الأساسي لحكومة السلطة الفلسطينية التي تسيطر عليها "فتح". أمّا "فتح"، من الجهة الأخرى، فتخشى من أن تتيح المصالحة لـ "حماس" حرية التنظيم في الضفة الغربية، وتمنحها، ما إن يعاد بناء مؤسسات منظمات التحرير، مشاركة فاعلة في إصلاح المنظمة وإدارتها (والاتفاق على الحاجة إلى إصلاح منظمة التحرير موجود مسبقاً لدى الطرفين). وما تخشاه قيادة "فتح" هو أن يساعد هذان المكسبان حركة "حماس" على نيل مزيد من القبول العربي والدولي.

ونظراً إلى تهديد الحريات المدنية والسياسية المتنامي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنه لا بد من ممارسة ضغط داخلي شديد على الطرفين (مهما تكن مقاومتها لتغيير الواقع القائم)، كي يضعوا المصلحة الوطنية فوق اهتماماتهما الحزبية الضيقة. وقد مارست التنظيمات الفلسطينية الأصغر ضغوطاً من أجل هذه الغاية، إنما من دون التنسيق والمقاربة الموحدة اللازمين لجعل هذه الجهود ناجعة. وبالمثل، فإن المحاولات التي بذلها

عدد من الشخصيات العامة المستقلة (مثل رجل الأعمال منيب المصري وغيره)، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني، للمصالحة بين الطرفين، كانت بلا جدوى. أمّا الأمر الذي لم تتم تجربته بعد فهو الفعل الفلسطيني الجماهيري - التظاهرات والاعتصامات والإضرابات وأعمال العصيان المدني، في فلسطين والشتات - الذي يدعو الطرفين الأساسيين إلى العمل معاً إلى جانب الفصائل والجماعات الأخرى لإعادة بناء المؤسسات الوطنية المعطلة وإصلاحها بصورة ديمقراطية.

أمّا العقبة الأخرى التي تعترض المصالحة بين الحركتين الفلسطينيتين البارزتين فهي التدخل المباشر للقوى الخارجية. وهذه المشكلة بسيطة في الظاهر، لكن وقعها على الصعيد الوطني الفلسطيني صعب وعسير، فحتى الآن، لم تُجدّ نفعاً تلك المحاولات الخارجية المتعددة - التي قادتها السعودية واليمن ومصر - للمصالحة بين "حماس" و"فتح"، وذلك، من دون شك، لأن هذه الدول الثلاث تدعم في المقام الأول واحداً من الطرفين ("فتح") على حساب الطرف الآخر ("حماس")، التي تدعمها سورية وإيران. وما يعنيه هذا هو أنه ما لم تتوصل السعودية ومصر إلى اتفاق مع سورية وإيران بفتح لـ "حماس" و"فتح" فضّاً لخلافتهما، فإن من المرجح أن يدوم الاستقطاب، كما أن تفاقم مظاهر الانقسام يُدخل الشعب الفلسطيني في "نكبة" جديدة.

وكما دُكر أعلاه، فإن التدخل الجماهيري من طرف منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وكذلك الفعل الشعبي، ربما يتمكنان من دفع الحركتين الوطنيتين الفلسطينيتين البارزتين إلى إدراك أن أيّاً منهما لا تستطيع إقصاء الأخرى عن المؤسسات الوطنية، وعن دورها في صوغ الاستراتيجية الوطنية. أما تصوّر الأمر الذي يمكن أن يذلل الاستعصاء الآخر، الناجم عن اللاعبيين الخارجيين، فهو أكثر صعوبة. وهنا، أيضاً، يمكن أن يؤدي التدخل الفاعل للمنظمات السياسية والمدنية العربية، دوراً متوسطياً مع الحكومات المعنية، غير أن على صنّاع القرار العرب والإقليميين أن يدركوا، هم أنفسهم بصورة خاصة، أن حقلاً سياسياً فلسطينياً هشاً وشديد الانكشاف (كما يتمثل في الاستقطاب الجغرافي السياسي بين "فتح" و"حماس") لا يمكن أن يكون سوى مصدر آخر من مصادر قوة إسرائيل، وقوة أجنحتها الإقليمية. ■

(\* المصدر: *Journal of Palestine Studies* 155, vol. XXXIX, no. 3 (Spring 2010), pp.

24-39.

ترجمة: نثر ديب.

## المصادر

(1) إن مفهوم الحقل السياسي يستند إلى مفهوم الحقل على النحو الذي صاغه بيير بورديو. انظر:

Pierre Bourdieu, *Sociology in Question* (London: Sage Publications, 1993).

ومن يرسم حدود حقل سياسي هو الأحزاب والحركات والمنظمات السياسية التي تعمل داخل ذلك الحقل، وتتنافس بشأن السيطرة على مركز السلطة، أو تأمين نصيب فيها، أو التأثير فيها. وتقيم الحقول السياسية أنظمة للحكم، فضلاً عن إجراءات عديدة لتداول السلطة وإضفاء الشرعية عليها. وفي كل حقل سياسي، تتولد الرموز الوطنية والثقافية، وكذلك سردية تاريخية معينة أطرها المرجعية التكوينية أو المواثيق الوطنية التي تنظم علاقة الفرد بمؤسسات السلطة المركزية. علاوة على ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني - الحركات الاجتماعية؛ المنظمات الشعبية؛ النقابات المهنية والعمالية؛ المنظمات المدنية؛ وسواها - لا بد من أن تعمل داخل مؤسسات الحقل السياسي الوطني (وتحاول أن تمارس نفوذها فيها). والحقول السياسية تشكلها (إلى هذا الحد أو ذاك) تلك العلاقات التي تربط القوة المسيطرة على الحقل بمراكز القوى الدولية والإقليمية، كما أنها تتأثر بالسيروترات الاقتصادية - الاجتماعية الجارية في هذا الحقل (مثلاً: النمو المدني؛ التعليم؛ الهجرة الداخلية والدولية؛ التغييرات الصناعية والتقنية).

(2) أفادت هذه المقالة من بحث عن الاستقطاب السياسي في العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967، والذي أجراه الكاتب في ربيع وخريف سنة 2008، كباحث زائر في مركز كارنيغي للشرق الأوسط (بيروت)، وكذلك من ورقة بحثية سابقة عن الاستقطاب والتفتت في الأراضي الفلسطينية المحتلة قدمها الكاتب لـ "تقرير التنمية البشرية في فلسطين 2010/2009" الذي نشره برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة في أيار/مايو 2010.

(3) عقد الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية مؤتمره الخامس في أيار/مايو 2009 في رام الله، بعد مضي خمسة وعشرين عاماً على آخر مؤتمر (عُقد في سنة 1985)، واعتمد صيغة "الكوتا" التقليدية التي استنتجت حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي. أما نقابة الصحفيين الفلسطينيين فأجرت انتخابات في سنة 2010، وكذلك اتحاد الكتاب الفلسطينيين، غير أن الانتخابات فيهما تمت وفق نظام "الكوتا" بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، من دون تمثيل "حماس" أو الجهاد الإسلامي، وبلا تمثيل فعلي لفلسطينيي الشتات، وكان ذلك في جزء منه رداً على استيلاء "حماس" على قطاع غزة.

(4) انظر:

Michael Sorkin, ed., *Against the Wall: Israel's Barrier to Peace* (New York and London: The New Press, 2005).

انظر أيضاً:

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), "Impact of the Expansion and Annexation Wall on the Socioeconomic Conditions of Palestinian Households in

Localities in Which the Wall Passes Through”, August 2006, Press Conference on the Survey Results, February 2007, [http://www.PCBS.gov.ps/Portal/\\_Pcbs/PressRelease/ImpactWall\\_e.pdf](http://www.PCBS.gov.ps/Portal/_Pcbs/PressRelease/ImpactWall_e.pdf).

(5) انظر:

Virginia Tilley, ed., Occupation, Colonialism, Apartheid? A Reassessment of Israel’s Practices in the Occupied Palestinian Territories under International Law”, The Middle East Project, Democracy and Governance Programme, Human Sciences Research Council of South Africa, May 2009, <http://www.hsrc.ac.za/DG.phtml>.

(6) انظر:

Institute of Law, *Informal Justice System: The Rule of Law and Dispute Settlement in Palestine*, (Birzeit: Birzeit University, 2006).

(7) انظر:

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), op. cit., Press Conference on the Poverty Report, 26 June 2008.

(8) انظر: جميل هلال، "الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة" (بيروت:

مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ رام الله: مؤسسة مواطن/المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006).

(9) بحسب تقرير إحصائي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كان هناك نحو 440 موقعا محتلا

(مستعمرة) في الضفة الغربية في سنة 2007، بينها 144 موقعا هي عبارة عن مستعمرات يبلغ عدد

سكانها اليهود 483.453 نسمة. انظر:

[http://www.PCBS.gov.Ps/Portals/\\_Pcbs/PressRelease/annual%206.Pdf](http://www.PCBS.gov.Ps/Portals/_Pcbs/PressRelease/annual%206.Pdf).

(10) بحسب الإحصاء السكاني الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن السكان العرب في الضفة

الغربية بلغ عددهم 2.350.583 نسمة في أواخر سنة 2007، أما في قطاع غزة فبلغ عددهم 1.416.543

نسمة في السنة ذاتها.

(11) انظر:

Anne Le More, *International Assistance to the Palestinians After Oslo: Political Guilt, Wasted Money* (London and New York: Routledge, 2008).

Ibid. (12)

(13) انظر مثلاً: جميل هلال، "البنان، العراق، أراضي السلطة الفلسطينية: عوامل الاستقطاب" (بيروت: مركز

كارنيغي، 2009)، [http://www.carnegieendowment.org/files/Hilal\\_Paper.Pdf](http://www.carnegieendowment.org/files/Hilal_Paper.Pdf);

11 كانون

انظر أيضاً: جريدة "الأخبار" (لبنان)، "يقولون في سورية... عن لبنان ومصر والسعودية،

الأول/ديسمبر 2008، <http://www.al-akhbar.com/ar/node/107311>